

تقرير حول:

ثقة اللاجئين الفلسطينيين بالقرارات الدولية

الاستفسار: ما مدى ثقة اللاجئين الفلسطينيين بالقرارات الدولية الخاصة بهم والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين؟

شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام 1948 ، وأصدرت قرارات بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي:

1. القرار رقم 194:

فعلى أثر نشوء نكبة اللاجئين الفلسطينيين، وبناء على مشروع قرار قدمته بريطانيا، فقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها الأول، بصدد الموقف من هذه القضية، فصدر عنها قراراً دولياً بتاريخ ، 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم ، القرار رقم 194 (د-3)، ويعلن في الفقرة (11) منه ما يلي:

"أن الجمعية العامة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد: تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات، ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو عملاً بروح الأنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه".

وبموجب هذا القرار، يذكر أن الأمم المتحدة، أنشأت إطاراً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، "لجنة التوفيق الدولية" الخاصة بفلسطين، وأوعز لها القيام بتسهيل عودة اللاجئين، وإعادة توطينهم من جديد، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات لهم، وإقامة علاقات وثيقة مع مفوض الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله مع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة.

يلاحظ من هذا النص أن الحصول على التعويضات ليس "فقط" لمن لا يرغبون بالعودة، بل أيضاً لكل مفقود ومصاب بضرر، ويفتح ذلك الباب أمام تعويض أولئك الذين يعودون أيضاً.

2. القرار رقم 302 للعام 1949، المتعلق بإنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

3. القرار رقم 394 للعام 1950، الذي بموجبه تأسست "لجنة التوفيق الدولية" التي كلفت بالمسؤوليات التالية: أ) اتخاذ جميع الإجراءات التي تعتبرها لازمة لتقييم وتقدير التعويضات الواجب صرفها لتطبيق الفقرة 11 من القرار 194.

ب) المتابعة مع الأطراف ذات العلاقة للمشاورات المتعلقة بحماية حقوق، وممتلكات ومصالح اللاجئين.

وفي هذا الإطار، فقد عملت لجنة التوفيق الدولية على الحفاظ على أملاك اللاجئين والمطالبة بإعادتها إليهم، وما زالت تطالب بذلك حتى اليوم. وكذلك قامت لجنة التوفيق الدولية وفق القرار نفسه أيضاً بعملية مسح واسعة لأموال اللاجئين والأضرار التي لحقت بهم جراء اللجوء وذلك في الفترة بين 1951 وحتى 1964، وتوجد هذه الوثائق التي خرجت بها اللجنة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

4. القرار رقم 513 للعام 1952، حيث اعتمد هذا القرار برامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي ستنفذ إما عن طريق "إعادة التوطين أو التوطين".

مواقف من قضية اللاجئين

1) الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين (ملخص لتطور الموقف الفلسطيني)

- حتى العام 1974: الحديث عائدين ورفض مصطلح اللاجئين.
- العام 1988: قبول رسمي للحديث عن اللاجئين وتبني قرار 194 لأول مرة.

● خلال المفاوضات مع إسرائيل (1993-1997)، تميز الموقف الفلسطيني التفاوضي بالسمات التالية:

-الإصرار على قرار 194 وعلى حق العودة.
-الإصرار على التعريف الفلسطيني للاجئ والنازح، بما يشمل من كانوا خارج البلاد أثناء الحرب، وكذلك سلالات اللاجئين وعائلاتهم.

-القبول بتأجيل موضوع اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، فيما يبحث موضوع النازحين في اللجنة الرباعية مع مصر، وإسرائيل، والأردن.

-القبول بصيغة المحادثات متعددة الأطراف حول قضية اللاجئين كصيغة لمناقشة قضية اللاجئين وإنضاجها تمهيدا للمفاوضات النهائية لاحقا.

-الإصرار على استمرار عمل وكالة الغوث ورفض تصفيتها.

-رفض مشاريع توطين اللاجئين في مواجهة المشروعات التي طرحت في المحادثات متعددة الأطراف بهذا الخصوص.

-الإصرار على بحث موضوعات فاقد الهوية، وفاقد الإقامة، والمقيمين "بصورة غير شرعية" حسب القوانين الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

-السعي لزيادة عدد حالات جمع الشمل المتاحة سنويا.

-خلال مفاوضات كامب ديفيد (2000)، ولقاءات طابا (2001)، شمل الموقف الفلسطيني ما يلي:

-الإصرار على تطبيق قرار 194، مع الموافقة على موضوع الاتفاق من خلال المفاوضات حول آليات تطبيقه.

-الموافقة على خيارات كلينتون الخمس للاجئين وهي: (الدولة الفلسطينية، أو المناطق التي ستنتقل إلى فلسطين من إسرائيل ضمن تبادل الأراضي، أو إعادة تأهيل في الدول المضيفة، أو إعادة توطين في دولة ثالثة، أو الإدخال إلى إسرائيل).

-الإصرار على أن تعريف اللاجئ يشمل أيضا السلالة وانتزاع موافقة إسرائيلية على ذلك.

-الإصرار على ضرورة اعتراف إسرائيل بمسئوليتها عن مسألة اللاجئين.

إن المواقف الفلسطينية من قضية اللاجئين والتي كانت م.ت.ف شريكا رئيسا في صياغتها يمكن التوقف أمام بعض المحطات الرئيسية التالية :

- محطة مؤتمر مدريد 1991/10/30 وافق المفاوض الفلسطيني خلافا لقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير على استبعاد قضية اللاجئين وإجراء الحديث حولها إلى مفاوضات الوضع النهائي.

- محطة مفاوضات كامب ديفيد (تموز/يوليو/2000) حين وافق الوفد الفلسطيني على تجزئة حل قضية اللاجئين وتوزيعهم بين جمع الشمل لعدد محدود.

- محطة وثيقة أبو مازن_ بيلين والتي تناولت حق اللاجئين في العودة كمسألة مجردة وأخلاقية دون الالتزام بعودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هاجروا منها منذ العام 1948 وذلك لصالح حلول بديلة من بينها العودة (المقننة) إلى مناطق السلطة الفلسطينية وتوطين الباقيين في أماكن لجوئهم أو تهجيرهم إلى بلد ثالث، مع ضرورة الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن المشكلة، والمساهمة المالية في حلها.

- محطة وثيقة جنيف-البحر الميت التي أسقطت عن اللاجئين حقهم في العودة-واستبدلته بحل يقوم على توفير مكان (سكن دائم) لهم خارج ديارهم الأصلية وحرمانهم من استعادة ممتلكاتهم المغتصبة منذ العام 1948.

● الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية

دعا السيد أحمد قريع رئيس الوزراء الأسبق أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة بحكومته الجديدة التي شكلها بعد تولي الرئيس أبو مازن مسؤولياته رئيسا للسلطة، إلى حل قضية اللاجئين حلا عادلا على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194 .

وأعاد المجلس الثوري لحركة فتح في دورته للعام 2005 التأكيد على "تأمين حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الشرعية الدولية 194".

● موقف جامعة الدول العربية من حق العودة

رغم ما تشكله قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهمية كبيرة بالنسبة لجامعة الدول العربية إلا أننا لم نجد منذ قيام الجامعة العربية أية جهودات تماثل تلك الجهودات التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. حيث لم تقم جامعة الدول العربية بإنشاء أي جهاز يهتم برعاية شؤون اللاجئين أو تقوم بإبرام اتفاقية لتوفير الحماية الدولية لهم.

المواقف الدولية من قضية اللاجئين الفلسطينيين:

كعبنة لمواقف العالم من قضية اللاجئين، نتطرق فيما يلي إلى مواقف كندا، أمريكا، الصين وروسيا، والاتحاد الأوروبي تباعا من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

• الموقف الكندي:

تولت كندا دور "الحاضنة"، لمجموعة العمل متعددة الأطراف حول اللاجئين الفلسطينيين ابتداء من العام 1992. ولدى توقف هذه المحادثات، استمرت كندا بعقد مجموعة من اللقاءات والأبحاث والحوارات حول قضية اللاجئين، وذلك من خلال لقاءات غير رسمية. ويتمثل الموقف الكندي اليوم كما تقدمه الصفحة الإلكترونية لوزارة الخارجية الكندية في الدعوة إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين، وتطبيق قرار 194 في إطار اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة، بحيث يأخذ هذا الاتفاق بعين الاعتبار التطورات التي حصلت بعد العام 1948، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 242 و338، والاتفاقات الثنائية واتفاقية أوسلو، وتصوتت كندا سنويا في الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم قرار 194.

• الموقف الأمريكي:

في الفترة بين 1948-1967، عملت الولايات المتحدة على مشاريع مختلفة لإعادة 200 ألف لاجئ إلى داخل إسرائيل وتوطين البقية في الأردن، وسوريا، وكانت مشاريع دلاس (1955)، وكينيدي (1961)، وجونسون (1965)، وغيرها تصب جميعا في هذا الاتجاه. وحتى مؤتمر مدريد العام 1991، دأبت الولايات المتحدة على التصويت سنويا لصالح قرار 194 حول حقوق اللاجئين. إلا أنه مع انعقاد مؤتمر مدريد، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بتغيير السياسة الأمريكية، حيث باتت الولايات المتحدة تمتنع عن التصويت لصالح قرار 194 بذريعة الحفاظ على دور "الشريك النزيه والمحايد" بين العرب والإسرائيليين. ولكن في الواقع، فإن إدارة بوش الأب قد ساندت المواقف الإسرائيلية. وخلال فترة بوش الابن تكثفت المواقف الأمريكية المساندة لإسرائيل في كل المجالات، بما فيها قضية اللاجئين، حيث شددت الولايات المتحدة حملتها ضد وكالة الغوث الدولية.

• الصين وروسيا:

فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط-تقف كل من الصين وروسيا، العضوين الدائمين في مجلس الأمن، بصورة ثابتة إلى جانب الشرعية الدولية.

• الاتحاد الأوروبي:

جرت العادة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم الكامل للقانون الدولي بصورة عامة، ما يعني أيضا تأييد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة للاجئين. ومنذ انعقاد عملية السلام في مدريد، بقيت أوروبا ملتزمة بهذا الموقف خلال المفاوضات متعددة الأطراف، ولاحقا في إطار الرباعية التي صاغت خطة خارطة الطريق التي تنتظر التطبيق نحو إقامة الدولة الفلسطينية. وتركز أوروبا على دعم اللاجئين بناء على حاجاتهم، وبدون الانقصاص من حقهم في العودة، مع دعوتها لمعالجة آليات تطبيق هذا الحق من خلال المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

• موقف المؤسسات الأهلية من قضايا اللاجئين:

مذكرة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إلى مؤتمر القمة العربية في الرياض، آذار 2007

إننا كمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ندعو مؤتمر القمة العربية إلى التأكيد على:

أولا: أن حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، حق إنساني، وقانوني، وفردى، غير قابل للتصرف، ولا يسقط بالتقادم. يرتبط ارتباطا وثيقا بحق تقرير المصير لعموم الشعب الفلسطيني، وأن بحثه في أية مفاوضات أو مبادرات سياسية لا يجب أن يتناول أصل الحق، بل آليات تنفيذه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ثانيا: إن منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية، وتحسين ظروف حياتهم الإنسانية والمعيشية، في مواطن اللجوء يعتبر ضرورة لتعزيز صمودهم من جهة، وأن ذلك، من جهة ثانية، لا ينتقص من حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية ولا يشكل بأي حال بديلا عنه. ثالثا: إن الحكومة العراقية وقوات الاحتلال الأجنبية وتحديد القوات الأمريكية تتحمل المسؤولية الأولى والمباشرة عما يتعرض له الفلسطينيون في العراق، وأنهما مطالبان بموجب القانون الدولي بتوفير الحماية الدولية الكاملة للاجئين الفلسطينيين. وعليه، فإننا ندعو حكومات الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى دفع الحكومة العراقية للالتزام بتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

رابعا: أن دور مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومن ورائها كافة هيئات ووكالات الأمم المتحدة، حيال اللاجئين الفلسطينيين عموما واللاجئين الفلسطينيين في العراق على وجه الخصوص، لا زال دون المستوى المطلوب وأقل مما هو منوط بها وفقا للواجبات

المسندة إليها والصلاحيات المخولة لها.

المؤتمرات الخاصة باللاجئين

1 -

المؤتمر الدولي حول اللاجئين الفلسطينيين واقع ومستجدات (2006)

أوصى المشاركون في مؤتمر اللاجئين الدولي الذي عقد في (جامعة القدس، 25-26 نوفمبر، 2006) بضرورة إعادة تعريف اللاجئين حتى يشمل هذا التعريف اللاجئين الذين يخرجون من أوطانهم بسبب الحروب أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الذين يخرجون من أوطانهم بسبب الحروب الأهلية الداخلية، وذلك حتى تكون هذه الفئة ضمن قواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين. وشددوا على ضرورة نشر الوعي بآليات توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين من خلال التعريف بميثاق المفوضية السامية للاجئين.

وأكدوا بضرورة التأكيد على الاعتراف بالمادة أ والمادة د من معاهدة جنيف لعام 1951، بالإضافة إلى التأكيد على الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين تطبيقاً لقرار 194 وجميع القرارات ذات الصلة بما في ذلك الحق المطلق في العودة والتعويض والأماكن.

ودعوا منظمة التحرير الفلسطينية بتبني استراتيجية تفاوضية كاملة تتسجم مع القانون الدولي فيما يتعلق باللاجئين، وحشد الجمهور الفلسطيني لتبني استراتيجية إعلامية فاعلة بهذا الشأن بحيث تصل إلى الطرف الآخر. ودعا المشاركون في المؤتمر الدولي الدول العربية إلى إيجاد الاتفاقات الإقليمية والدولية التي تعمل على صيانة الحقوق الفلسطينية وتوفير الحماية القانونية لهم، ودعوا كذلك المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة باللاجئين وبالمقابل رفض حلول أحادية الجانب.

2- مؤتمر حق العودة والسلام العادل (مارس 2004)

شارك في المؤتمر الذي تم عقده بتاريخ (26-28 مارس، 2004) في مسرح الميدان في حيفا شخصيات فلسطينية أكاديمية من الشتات ومدنيين عن مؤسسات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعنى بشؤون اللاجئين والعودة، وبمشاركة مندوبة حزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية ومدربي سفارات ومؤسسات أجنبية. تزامن عقد هذا المؤتمر مع عقد مؤتمرات موازية في أوروبا والولايات المتحدة وبلدان عربية، وذلك ضمن الاجتهادات التي تقوم بها مؤسسات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية المختلفة وحرركات التضامن لتجميع القوى وتنسيق الجهود فلسطينياً ودولياً في مواجهة الحملات الإسرائيلية والدولية باتجاه اتخاذ كل الإجراءات لمنع تطبيق حق العودة وفرض بدائل تهدف أيضاً إلى منع تطبيقه. كما يأتي ضمن الجهود لإطلاق حركة فلسطينية ودولية من أجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى بلدانهم وديارهم وممتلكاتهم وفق قرارات الشرعية الدولية وبالذات قرار الأمم المتحدة رقم 194 ومسئولاً بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد أكد المؤتمر تمسك الجهات المنظمة والمشاركين بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتأويل، ورفع صوتاً موحداً ضد أي مخطط مهما كان مصدره يفرط بحق العودة أو يحاول الالتفاف عليه، أو محاولة وضعه في تعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال والحرية والاستقلال.

3 - عقد مؤتمر شعبي للدفاع عن حق العودة في مدينة غزة برعاية دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف صدر في ختامه بيان

سياسي في 2005/5/25 أعاد التأكيد على التمسك بحقوق اللاجئين كافة، وفي مقدمتها حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هاجروا منها منذ العام 1948.

4 - وفي فيينا عقد مركز العودة (لندن) مؤتمره الثالث الخاص بقضية اللاجئين في 2005/5/7، صدر عنه بيان ختامي أكد على حق العودة وربط بين العودة والتحرير، وقد شكل المؤتمر كسابقه تظاهرة سياسية وإعلامية لصالح حق العودة.

● استطلاعات الرأي الفلسطينية الخاصة باللاجئين وردود فعل الشارع الفلسطيني

أثارت نتائج استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في (يونيو 2003) حول موقف اللاجئين من حق العودة جدلاً وردود فعل غاضبة في الشارع الفلسطيني، وعلى الرغم من نفي مدير المركز الدكتور خليل الشقاقي أن يكون الهدف من الاستطلاع التنازل عن حق العودة، إلا أن ملاحظات عدة تثير المخاوف والتساؤلات.

واستفرت نتائج المسح مجموعات محلية شككت بمصداقية النتيجة الرئيسية للمسح الذي أفاد بأن عدد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى داخل إسرائيل يُقدّر بنحو 373 ألفاً فقط، وأن نحو 784 ألفاً سيعودون إلى مناطق الدولة الفلسطينية.

المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين، وهي هيئة رسمية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقول إنه يمثل "مؤسسات وفعاليات اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات"، أصدر بياناً ساخناً اعتبر فيه نتائج الدراسة "تنازلاً عن حق العودة".

أما رد الفعل الثاني، فجاء يوم 14 يوليو (تموز) على لسان "لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين" ومقرها مخيم بلاطة قرب مدينة نابلس، حيث اعتبرت وعلى لسان المتحدث باسمها تيسير نصر الله، انه "لا يجوز أساساً الاستفتاء على قضية واضحة مثل قضية حق العودة"، وقال "إن كل ما تفعله هذه الدراسات والاستطلاعات هو الإرباك وزرع الشك في ذهن الجمهور".

موقف رسمي باهت

لكن الأرقام الواردة في المسح، لاسيما ما يتعلق بقبول نسبة كبيرة بالتعويض بدلاً من العودة أو الموافقة على العودة فقط إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية، لم يقابل بموقف رسمي واضح يعرب عن رفضه أو تشكيكه بهذه النتائج.

دينا جبر